اليوميات الفلسطينية، المجلد ١٤، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠٦.

(٧٦) **المصدر نفسه**، ص ٤٧٨.

(٧٧) انظر نص قرار مجلس الامن ٢٤٢ في الهور والموسى، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٠ ـ ٨١.

(٧٨) د. صادق جلال العظم، **دراسات يسارية حول القضية الفلسطينية**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠، ص ١٧٤.

(٧٩) وردت مبادرة روجرز على شكل مقترحات بعث بها وزير الخارجية الاميركية الى نظيره المصري في ١٩/٦/١٩٧٠ (وبعث بنسخة منها الى وزير الخارجية الاردنية)، وطالبت بأن توافق الاطراف المعنية، بعد وقف حرب الاستنزاف، على تصريح يصدره غونار يارنغ يتعلق باجراء مباحثات تحت اشرافه، استناداً الى قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢. انظر **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الاولى، ١٩٧٤، ص ١٦.

(٨٠) ادى قبول مصر والاردن مبادرة روجرز، ورفض فصائل المقاومة الفلسطينية المتواجدة على الساحة الاردنية لها، الى دق اسفين بين المقاومة الفلسطينية والدول العربية (وخاصة مصر) التي كانت تقف دون قيام الاردن بضرب المقاومة.

(٨١) د. مجدي حماد، «فلسطين ١٩٨٣ والبدائل المتاحة»، **شؤون عربية**، العدد ٣٣/٣٤، تشرين الثاني/كانون الاول (نوفمبر/ديسمبر) ١٩٨٣، ص ١٣ ـ ١٥.

(٨٢) **المصدر نفسه**، ص ١٩.

(٨٣) يشير مفهوم التخلي في هذا السياق الى اعتقاد السياسة المصرية بامكان حل مشاكلها الصراعية من اسرائيل بدون الحاجة الى جهد عربي جماعي، مع ما يحتمله ذلك من عدم السعي الى حل شامل للصراع العربي ـ الاسرائيلي. وهذا الاتجاه المصري، يجب النظر اليه ضمن الموقف العربي العام، منذ ذلك الحين، من قضايا الصراع مع اسرائيل، والذي تمثل في سعي الدول العربية الفاعلة الى القاء عبء القضية الفلسطينية عن كاهلها. ويحضرنا، هنا، مشروع السلام العربي الذي اقرته «قمة فاس» (ايلول ـ سبتمبر ١٩٨٢)، والذي وان قدم اول مشروع عربي جماعي، الا ان ذلك المشروع افتقد الى استراتيجية قادرة على تحقيقه. ولاول وهلة، يبدو وكأن الاعلان عنه، احد «الفروض» التي على الاطراف العربية ان تؤديها فقط. ومن الافكار الجديرة بالمناقشة في هذا الاطار، اعادة اعتراف الدول العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية (في قمة الرباط، في تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٧٤) ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني. فهذا الاعتراف يبدو وكأنه محاولة عربية لاشراك المنظمة في التسوية والقاء عبء القضية الفلسطينية على كاهلها.

(٨٤) د. حامد ربيع، **المتغيرات الدولية ومشكلة الشرق الاوسط**، دمشق: دار الطلائع، ١٩٧٩، ص ٤٣ ـ ٤٥.

(٨٥) صابر موسى، «انجازات سياسية في مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٩٨، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠، ص ٥٨.

(٨٦) اذا ما قيل ان اتفاقيتي كامب ديفيد حوتا شقاً فلسطينياً يدعو «لحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها»، وان ذلك لا يعتبر تخلياً عن القضية الفلسطينية من قبل مصر، فان كل الدلائل تشير الى ان وجود هذا الشق الفلسطيني لم يكن الا كمحاولة لتجميل الشق المصري ـ الاسرائيلي في الاتفاقيتين. اذ ان الاطراف التي وقعت على الاتفاقيتين (مصر واسرائيل والولايات المتحدة) كانت تعلم، مسبقاً، بمدى الصعاب التي تواجه تنفيذ الشق الفلسطيني؛ كما وان كلاً منها يمتلك مفهوماً مختلفاً لتفسير ذلك الشق. انظر بخصوص ذلك **مفاوضات الحكم الذاتي في اتجاهات الصحافة الاسرائيلية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ مؤسسة «الاهرام»، ١٩٨١، ص ١٠٠ ـ ١٥٧.

(٨٧) يتساءل البعض عن مغزى نص اتفاقية السلام المصرية ـ الاسرائيلية، في مادتها الثانية المعنية بتحديد الحدود بين البلدين، على عبارة «... دون المساس بما يتعلق بوضع غزة»، انظر د. احمد صدقي الدجاني، «اسئلة عن قطاع غزة ؟»، **الاهرام** (القاهرة)، ١٠/٧/١٩٨٥. وهنا يجب فهم ورود هذا العبارة، وبالنسبة الى الجانب المصري، في ضوء نقطتين: الاولى، انسجام ذلك مع الشق الفلسطيني من اتفاقيتي كامب ديفيد، خاصة وان تحديد الحدود يمس الوضع في القطاع اكثر منه في الضفة الغربية؛ اما النقطة الثانية، فترتبط بالفهم المصري لتنفيذ الشق الفلسطيني في اتفاقيتي كامب ديفيد آنذاك، حيث طالبت مصر، في المباحثات التي سبقت توقيع اتفاقية السلام، بتطبيق الحكم الذاتي في قطاع غزة، في البداية، كتجربة، ولتجميل شروط المعاهدة المصرية ـ